الأزمة الإنسانية العراقية المهملة

أندرو هاربر

يبلغ عدد العراقيين النازحين داخل العراق أو النازحين خارجه أكثر من ثلاثة ملايين. ومن المحتمل أن مليونا منهم قد تشردوا منذ تفجيرات السامراء في فبراير ٢٠٠٦. لقد استنزف اللاجئون والنازحون والمجتمعات المضيفة مواردهم، ولم تعد الجهات المانحة تستجيب لاحتياجاتهم الأساسية. كما لا تدرك الحكومات عواقب حركة النزوح الثانوية باتجاه قارة أوروبا وغيرها.

العراق ينزف وما من نهاية تلوح في الأفق للنزوح الهائل والمتزايد نتيجة للعنف الشديد. إن الأثر الأمني والسياسي والاجتماعي والمالي على العراق والمنطقة وعلى بقية أنحاء العالم سيبقى لسنوات عديدة. إن التصدي كما يعتبر تناول قضية النزوح العراقي تحديا كبيرا وبعيد الأمد على استقرار الشرق الأوسط.

ونحن نشهد بالتالي أكبر تحرك بعيد الأمد للسكان في الشرق الأوسط منذ نزوح الفلسطينيين بعد إقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ حيث يوجد عراقي نازح من بين كل ثمانية عراقيين. لقد قدم المجتمع الدولي مليارات الدولارات لتمويل برامج الانتعاش والتنمية في العراق - رغم أن العديد من هذه البرامج لم يتم تنفيذها أو تطبيقها بسبب المخاوف الأمنية - ومع ذلك لا تزال الاحتياجات الإنسانية في العراق وفي دول الجوار مهملة إهمالا جما حيث تفتقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى للأموال اللازمة لمواكبة الأعداد المتنامية للنازحين والعراقيين اليائسين المتزايدة أعدادهم والذين يحتاجون للمساعدة داخل بلادهم وخارجها.

إن الحصول على إحصائيات بأعداد اللاجئين والنازحين داخليا يكتنفه الصعوبات نتيجة لطبيعة النزوح الذي تُغلِّفه السياسية، وفي غالب الأحيان فإن النازحين داخليا لا يرون أسبابا معقولة للتسجيل، وغالبا ما يكون الإبلاغ غير نظامي ومحصور في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، كما من الممكن أن تغالي الجماعات الطائفية والعرقية والقبلية في الأرقام لكي يعززوا مطالبهم في الحصول على السلطة والموارد. وبينما تحاول الحكومات المجاورة حصر مسالك الهروب، إلا أنه من الصعب تقييم عدد الأفراد الذين يغادرون العراق.

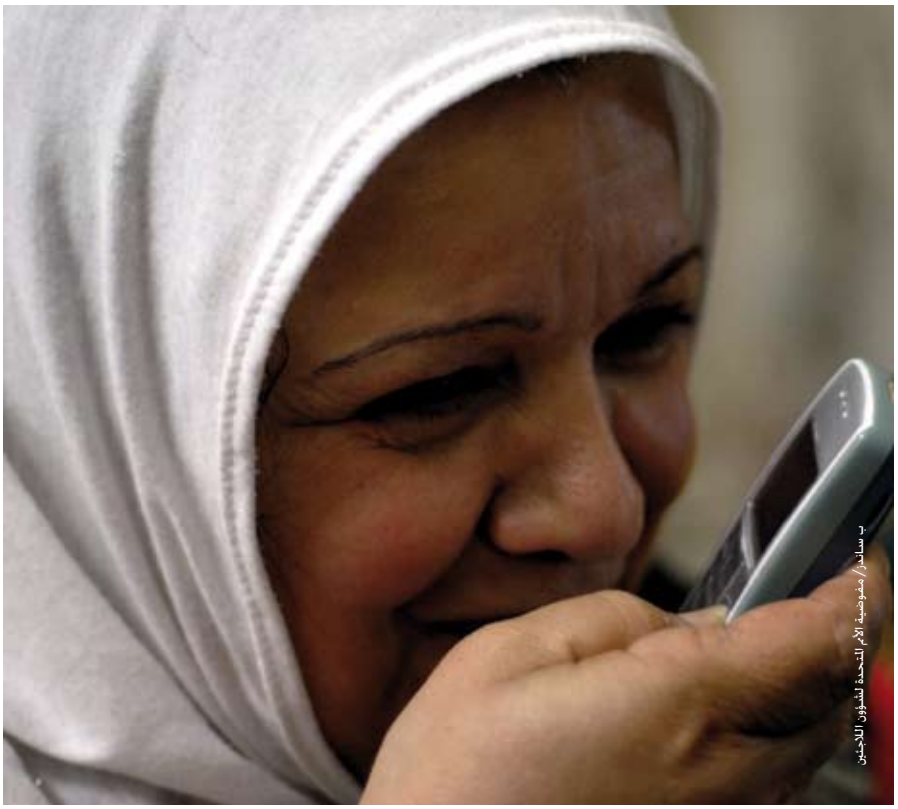

لاجئة عراقية تتحدث هاتفياً مع ابنها القاطن في بغداد من مسكنها المؤقت في عمان. ديسمبر ٢٠٠٦.

ب. سانديز/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مدى النزوح الداخلي

تُقدِّر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه من الممكن أن يكون ١,٦ مليون عراقي على الأقل قد أصبحوا نازحين داخليا، ورغم أن العديد منهم قد نزحوا قبيل عام ٢٠٠٣ إلا أن هناك أعداد متزايدة تفر الآن. ويعتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن حوالي ٥٠٠ ألف عراقي قد هربوا من منازلهم وتوجهوا إلى مناطق أخرى داخل العراق في عام ٢٠٠٦ وأن النزوح الداخلي مستمر بمعدل ٤٠ ألف إلى ٥٠ ألف نسمة شهريا. ويسجل تقرير صدر مؤخرا عن مشروع بروكنغز-بيرن حول النزوح الداخلي الارتفاع الحاد للنزوح منذ تفجير الضريح الشيعي في المسجد الذهبي في السامراء في فبراير ٢٠٠٦، وتعمل الهجمات الطائفية وعمليات الخطف والقتل والابتزاز الإجرامي المستمرة على تغيير وتحويل التكوين الاجتماعي والديموغرافي للعراق الحضري مما يفتت البلاد إلى تيارات دينية وعرقية. إن العنف الآن يذكرنا بمحركات العنف الطائفي والتطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة والبحيرات العظمى والقوقاز والسودان وكوارث حقوق الإنسان الضخمة الأخرى على مدار الخمسة عشر عاما الماضية.

وتنقسم مدينة بغداد إلى أحياء تخضع لسيطرة الميليشيات، وتقع أبشع المذابح في البلدات الواقعة في ضواحي بغداد حيث يقطن السنة والشيعة جنبا إلى جنب. والعرب السنة النازحين من المناطق ذات الأغلبية الشيعية هم عبارة عن جماعات نازحة داخليا تنامت أعدادها تناميا ملحوظا في عام ٢٠٠٦. وكان الشيعة القاطنين في المناطق ذات الأغلبية السنية يتعرضون لضغوط قبل انهيار نظام صدام، وبالإضافة إلى ذلك فهناك أفراد ينتمون إلى جماعات أقليات دينية وعرقية مستهدفة على نحو خاص، ومنها الأشوريين، والكلدانيين، والطوائف الأرمينية والكاثوليكية؛ طائفة الصابئة المندائية، والتركمان، والأكراد، واليزيديين، واليهود والفلسطينيين وطوائف أخرى. وغالبا ما يُستهدف المسيحيون والأكراد بشبهة تعاونهم مع الحكومة ومساعدتها. ويتعرض الأفراد الذين كانوا أعضاءً في نظام حزب البعث السابق أو المتعاونين معه لهجمات على أيدي الشيعة المتطرفين. ولا يثق كل من الشيعة والسنة في قدرة الحكومة على حمايتهم، كما لا توجد هناك أصوات معتدلة. ولا يتوقع معظم النازحين

أن يستطيعوا العودة إلى ديارهم. ويلمح بحث مشروع بروكنغز- بيرن إلى أن مزيدا من مئات الآلاف يتأرجحون على حافة النزوح في بغداد والبصرة وفي المناطق المختلطة للسنة والشيعة. ومن المرجح أن يزداد العنف ومستوى الخطر بين العرب والأكراد العراقيين سواء، على سبيل المثال في الموصل أو منطقة كركوك الغنية بالنفط والهامة استراتيجيا، وأن يتسببا في عمليات نزوح أكبر.

وتتأثر النساء على نحو خاص بالقيود التي تتحكم بها الحالة الأمنية التي تفرض القيود على الحركة، والتعليم ونشاطات كسب الرزق. وتتم ممارسة الضغوط على نحو متزايد على النساء لكي يُراعين الأعراف الدينية المتطرفة للباس والسلوك، فهن عرضة للعنف الجنسي والعنف الجنسي الجنساني من قبل الميليشيات والمتطرفين الإسلاميين والمجرمين الانتهازيين.

عراقية تبيع السجائر في شارع من شوارع عمان المركزية لكسب رزق العيش. ديسمبر ٢٠٠٦.
ب. صادر/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ويُقدِّر برنامج الأغذية العالمي أن هناك ٤ ملايين عراقي على الأقل لا يتمتعون بالأمن الغذائي، وأن هناك ٨,٣ مليونا آخرين يعتمدون على نظام توزيع المؤن الغذائية الحكومي للحصول على المؤن الأساسية. وإذا انهارت أنظمة إمداد الأغذية والمياه فنحن نتوقع أن يتشرد مئات الآلاف أو أكثر. لقد كان الاستهداف المتزايد للمدرسين، والأساتذة والطلاب، وخاصة في بغداد والموصل، هو الحافز الذي دفع الكثير من العائلات للتحرك. وقد تم استنزاف موارد المجتمعات المضيفة في العديد من المحافظات، والأمر المثير للإزعاج أن محافظة كربلاء توقفت مؤخرا عن قبول النازحين الجدد بسبب الضغوط التي يضيفها النازحون على البنية التحتية والخدمات المجتمعية القائمة.

العراقيين في الخارج

تقدِّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك ما يقارب المليوني عراقي في الدول المجاورة، من المرجح أن يكون هناك ما بين ٦٥٠ ألف ومليون نازح عراقي في كل من سوريا والأردن، بالإضافة إلى أعداد أقل في مصر ولبنان وإيران. وتعتقد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ٢٠٠٠ عراقي يغادرون العراق يوميا، يتجه معظمهم نحو سوريا، بينما يتجه بعضهم إلى الأردن وتركيا ودول الخليج أيضا. ويقول العراقيون أن الدخول إلى الأردن يزداد صعوبة وأن الحدود قد أغلقت في بعض المناسبات. وبإغلاق الحدود فربما يواجه المجتمع الدولي كارثة إنسانية محتملة عند محاولة تقديم مساعدات الطوارئ لعشرات الآلاف في المواقع غير الآمنة والمعادية والنائية. وللأسف فإن معظم العراقيين لا يسجلون مع الوكالة عند دخولهم الدول المجاورة وذلك بسبب نقص الحماية العملية أو المساعدة التي يمكن لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يقدمها في المنطقة.

أول ما وصل العراقيون إلى دمشق وعمان جلب الكثيرون منهم الموارد معهم ولم يكن الكثيرون منهم بحاجة للمساعدة، ولكن الآن وبعد مرور عدة سنوات تغير هذا الوضع ولم يعد العديدون منهم قادر على العناية بأنفسهم، إضافة بالطبع إلى عدم وضوح وضع القانوني حيث يحق لهم، على سبيل المثال الحصول على التعليم في المدارس الخاصة، بالإضافة إلى الحصول على الخدمات الصحية في سوريا ولكن يجب عليهم مغادرة البلاد كل ستة أشهر لتجديد تأشيرات سفرهم، كما لا يمكنهم الحصول على تصاريح عمل. ومعظم المهنيين العراقيين ومنهم الأطباء وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال وجدوا أن الحصول على تصاريح الإقامة الأردنية أسهل نسبيا، ولكن مئات الآلاف من العراقيين الآخرين حصلوا فقط على تأشيرات سياحية لمدة ثلاثة شهور ويجب تجديدها بمغادرة البلاد والدخول إليها مرة أخرى أو تسديد غرامة مالية قدرها ٢ دولار أمريكي عن كل يوم يمكثونه بعد انتهاء تأشيراتهم.

والكثيرون منهم لا يمتلكون المال لتسديد هذه الغرامة ويعتقد أن هناك أكثر ٤٠٠ ألف عراقي يتواجدون الآن في الأردن بشكل غير قانوني. ويتواجد العراقيون على الأغلب في عمان والزرقاء وإربد وهي من أكثر المدن اكتظاظا بالسكان. ويبدو أن العراقيين يخشون إرسال أطفالهم ليتم تطعيمهم في المراكز الصحية التي تديرها الحكومة أو إرسالهم إلى المدارس الخاصة خشية أن تنكشف حالتهم أنهم مقيمين بشكل غير قانوني ويتم ترحيلهم. والشيء الذي يدعو للمزيد من القلق هو أن هناك تقارير تشير إلى أن الكثير من العراقيين المستضعفين ممن يتعرضون للاعتداء، أو الانتهاكات الجنسية، أو السطو، غير مستعدين للإبلاغ عن هذه الحوادث.

إن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى قلقون من التقارير المتزايدة والموثوق منها حول الاتجار في النساء والفتيات العراقيات المستضعفات والزج بهن في تجارة الجنس وخاصة في سوريا وعدد من دول الخليج، حيث يشكل ذلك المجال مورد الدخل الوحيد لبعض الأسر. وتقدر منظمة حرية المرأة، وهي منظمة غير حكومية، أن حوالي ٣٥٠٠ سيدة عراقية يعتبرن في عداد المفقودات منذ احتلال العراق الذي قادته الولايات المتحدة والذي بدأ في عام ٢٠٠٣. وتقدر المنظمة أنه تم الإتجار في ربع هذا العدد إلى خارج البلاد منذ بداية عام ٢٠٠٦، وأن الكثيرات منهن غافلات عن مصيرهن. ويوجد لمكاتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فعاليات لتقديم الحماية والدعم للناجيات من العنف الجنسي القائم على أساس العنف، ومن ضمنه عدد متزايد من النساء والأطفال الذين يعانون من العنف المنزلي، ولكن تم قطع التمويل للكثير من البرامج. ويتمكن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في بلد واحد على الأقل من توفير مكان للناجيات من العنف الجنسي الجنساني في "منزل آمن" ولمدة ثلاثة أيام قبل أن يُطلب منهم البحث عن مأوى بديل، مما يعني العودة إلى مرتكبي أعمال العنف في كثير من الحالات.

إن حال اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفي الدول المجاورة يدعو إلى اليأس، ويُعتقد أن الكثيرين من الجالية الفلسطينية التي يبلغ عددها ٣٤ ألف نسمة في العراق الذين عاشوا في البلاد منذ عام ١٩٤٨ وليس لديهم وطن آخر، قد فروا من العراق. وبما أن البعض اعتبرهم مساندين لصدام حسين وأنهم أعضاء أساسيين في أعمال

التمرد، فقد عانى الكثيرون منهم من التحرش والتهديد بالإبعاد، بالإضافة إلى استغلال وضعهم لمعالمتهم ككبش فداء في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى تعرضهم للاعتقال العشوائي والتعذيب والقتل . وعلى الرغم من صعوبة مغادرة العراق فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدر أن عدد السكان الفلسطينيين في العراق قد تدنى ليصل ما بين ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف نسمة. وبعض الفلسطينيون المحاصرون في الأرض الحيادية الواقعة بين العراق والأردن سيواجهون فصل الشتاء للمرة الرابعة في الصحراء المليئة بالعقارب، لقد بلغ اليأس مستوى كبيراً بحيث لقد ألحق البعض منهم الضرر بأنفسهم وشرعوا في الإضراب عن الطعام. ومن الضروري جدا أن تقدم الدول المجاورة ودولة إعادة التوطين حلا عاجلا وإنسانيا لأولئك الفلسطينيين المتبقين في العراق أو أولئك المحاصرين على الحدود قبل اختطاف المزيد أو اغتصابهم أو قتلهم.

ويتجه الآلاف من اللاجئين العراقيين الآن إلى مناطق أخرى غير المناطق المتاخمة للعراق ومن بينها قارة أوروبا، وأظهرت الإحصائيات التي تم تلقيها من أكثر من ٣٦ دولة صناعية عن الأشهر الستة الأولى لعام ٢٠٠٦ أن هناك زيادة قدرها ٥٠٪ في نسبة طلبات اللجوء من العراقيين خلال نفس الفترة الزمنية منذ العام الماضي، وتعتبر السويد والمملكة المتحدة وفرنسا ومصر وماليزيا من بين الدول التي أبلغت عن زيادة قدرها خمسة أضعاف في عدد طالبي اللجوء العراقيين مقارنة بالمستويات المسجلة لعام ٢٠٠٥.

أزمة التمويل

إن النزوح والعنف المستمر يشكلان تحديا إنسانيا مخيفا ومشقة كبيرة على كل من الأسر النازحة والعائلات العراقية التي تحاول مساعدتها في مجتمعات الاستضافة، والقدر الهائل من الاحتياجات والعنف المستمر ومصاعب الوصول إلى النازحين تجعل من هذه المشكلة مشكلة تفوق قدرات الوكالات الإنسانية ومن بينها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

إن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يواجه الآن أزمة إنسانية أضخم جدا من تلك الأزمة التي أعددنا لها العدة في البداية في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وفي ظل وجود موارد قليلة جدا، فقد أعددنا قبيل غزو التحالف ميزانية قدرها ١٥٤ مليون دولار أمريكي للاستجابة لهجرة جماعية محتملة لما يقارب ٦٠٠ ألف لاجئ، ومنذ ذلك الحين تقلصت التبرعات الموجهة لبرنامج العراق التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تقلصا سريعا ومفاجئا على الرغم من أعداد النازحين آخذة في الازدياد بشكل متواصل.

ويظل المجتمع الدولي منشغلا بالعنف الذي لا يخمد والنقاشات العقيمة التي تدور حول إذا ما كان تعريف "الحرب الأهلية" ينطبق على الوضع الجاري في العراق أم لا، حيث يصرف هذا الانشغال الانتباه عن العواقب والآثار الإنسانية لهذا الفصل المأساوي في تاريخ العراق. وبدلا من التركيز على المؤشر اليومي لعدد القتلى، يجب علينا النظر إلى ما تعنيه كل حالة وفاة لباقي أفراد العائلة أو لمجتمع الأقليات الذي تعود إليه جذور الموق. وكم عدد الأمهات اللاتي رحل أزواجهن؟ وكم عدد الأيتام؟ وكم عدد الجرحى، والمرضى وكبار السن المفتقرين تماما إلى المال والطعام والمسكن؟ وسواء كان عدد القتلى منذ

ما يزال المجتمع الدولي منشغلا بالعنف الذي لا يخمد والنقاشات العقيمة التي تدور حول إذا ماكان تعريف الحرب الأهلية ينطبق على الوضع الحالي في العراق أم لا

٢٠٠٣ هو ٥٠ ألف قتيل أو ٦٥٥ ألف قتيل كما ذكر في تقرير جامعة لانست/جون هوبكنز مؤخرا، فالوضع لا يزال كارثياً ومفجعاً.

لقد ارتكز الكثير من عملنا في الثلاث سنوات منذ سقوط نظام الحكم السابق على فرضية أن الوضع الداخلي سوف يستقر وأن مئات الآلاف من العراقيين النازحين سابقا سيتمكنون من العودة إلى وطنهم. واليوم فإننا نواجه احتياجات مئات الآلاف من النازحين وهو عدد أكبر كثيرا مما خططنا له لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ولدينا ميزانية قدرها ٢٩ مليون دولار فقط وقد تم تمويل نسبة ٦٠٪ منها فقط. وقمنا الآن بتعليق عدد من الفعاليات الأساسية للأمهات الوحيدات وكبار السن من اللاجئين العراقيين. وقد طلب مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دمشق موازنة كلية لعام ٢٠٠٦ بقيمة ١,٣ مليون دولار ولكنها حصلت على ٧٠٠ ألف دولار فقط، وهذا يعني أن الميزانية المتوفرة تبلغ قيمتها أقل من دولار واحد لكل لاجئ عراقي سنويا، وذلك دون تكاليف التشغيل الخاصة بالوكالة ونفقاتها على اللاجئين من غير العراقيين.

لقد لاحظ الرئيس المشارك لمجموعة الدراسات العراقية وهي المجموعة الخبيرة الثنائية الحزبية التي أنشأها الكونجرس الأمريكي للنظر في خيارات السياسة الأمريكية في العراق، أن تكلفة التدخل الأمريكي وصلت مبلغ ٤٠٠ مليار دولار وأنه من الممكن أن ترتفع التكلفة الكلية إلى ألف مليار دولار. ويمكن لجزء صغير جدا من هذا المبلغ أن يُمكِّن الدول المجاورة للعراق من الاستمرار من فتح حدودها والمحافظة على مستوى الضيافة السخية والحماية المؤقتة التي عرضوا تقديمها. ويجب على الدول التي تقع على حدود المنطقة مباشرة أن تساعد في تحمل العبء الإنساني ومنع تشكيل شعب نازح جديد على المدى البعيد، والذي من شأنه أن يشابه الشتات الفلسطيني إن لم يتم السيطرة على الوضع. وعند الاستجابة لأزمة النزوح العراقية فإن المجتمع الدولي بحاجة أيضا للاعتراف بالقلق المستمر للعالم العربي واهتمامهم فيما يتعلق بملايين الفلسطينيين الذين يستمرون في احتضانهم. إن الموقف في العراق يزداد سوءا واحتمال العودة للنازحين داخليا واللاجئين ضئيل جدا. والآن هو الوقت المناسب للتحرك، وتحتاج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الدول المانحة القيام بزيادة تمويلها للبرنامج الإقليمي للعراق ليصل إلى موازنة ابتدائية قدرها ٦٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٧، وحتى إذا تم الحصول على هذا المبلغ فربما يكون قد تأخر قليلا ليساعد على إعادة بناء حياة الكثير من العراقيين.

أندرو هاربر يعمل منسقا في وحدة العراق في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في جنيف، البريد الالكتروني: harper@unhcr.org

هذا المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

١. لقد شهد العراق أضخم وأحدث عملية نزوح في تاريخ عمليات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في العالم، ومع ذلك وبينما يزداد عدد العراقيين النازحين وتزداد احتياجاتهم، فإن الأموال المخصصة لمساعدتهم آخذة في التناقص. ويبدو أن هذه الأزمة الإنسانية المتنامية قد اختفت عن شاشات رادار معظم الجهات المانحة.
تقول الولايات المتحدة الأمريكية أنها قدمت أكثر من ٥ مليارات دولار من المساعدات الإنسانية للعراق، ومن بينها عشرات الملايين من الدولارات لبرامج النزوح الداخلي. منظمة المساعدات الأمريكية "يو إس إيد" في العراق، "قصص النجاح" نوفمبر ٢٠٠٦. www.usaid.gov/iraq/updates/nov06/iraq_fs01_110106.pdf
٢. www.brook.edu/fp/projects/idp/20061018_DisplacementinIraq_Khalidi-Tanner.pdf
٣. انظر مقال وينغيرت وألفارو "هل سيجد اللاجئون الفلسطينيون في العراق الحماية؟"، العدد ٢٦ من نشرة الهجرة القسرية.
٤. www.thelancet.com/webfiles/images/journals/lancet/pdf.s٠١٤٠٦٧٣٦٠٦٦٩٤٩١٩
٥. www.usip.org/isg

مستقبل العلميات الإنسانية في العراق

تخطط أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية إلى إصدار ملحق خاص يركز على قضايا الاستجابة الإنسانية والتوصيات المتعلقة والتي من المتوقع أن تتشكل نتيجة "المؤتمر الدولي لمعالجة الاحتياجات الإنسانية للاجئين والنازحين الداخليين في العراق والدول المجاورة والذي تنظمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقرر عقده في جنيف أيام ١٧-١٨ أبريل ٢٠٠٧، وسنعمل على توزيع هذا الملحق الخاص مع العدد ٢٨ من نشرتنا. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: www.hijra.org.uk/iraq.htm